2021

السنة الأولى

العدد (10) - 2021

سلسلة أوراق ديموجرافية

تحليل شامل لازمة العنف القائم على النوع الاجتماعي من منظور ديموجرافي

سلسلة أوراق سياسات
تصدر عن المركز الديموجرافي بالقاهرة

سلسلة أوراق ديموجرافية

العدد (10)

تحليل شامل لازمة العنف القائم على النوع الاجتماعي من منظور ديموجرافي

إعداد:-

د/ أميرة تاوضروس – الباحث الرئيسي

د/ علياء عبد الرؤوف عامر - مساعد الباحث الرئيسي

أ/ آية محمد الشحات – باحث

م/ أحمد الدسوقي – باحث

مستشارين ومحكمين :-

د/ مجدي عبد القادر

ISSN: 2786 - 0175

المحتـــــويات

م	البيان	العنوان	الصفحة
1	مقدمة		
2	الجزء الاول	احصاءات عالمية ومحلية انواع وقضايا العنف	15 - 9
3	الجزء الثانى	الخصائـص الديموجرافيـة للمـرأة فـى ظـل التعـرض للعنـف الاجتماعـى	29 - 16
4	النتائج والتوصيات		31 - 30
5	المصادر		32

المقدمة

يعتبر العنف ضد المرأة هو احدى اهم القضايا التي تبرز على الصعيدين العالمي والمحلي، فهي لا تخص مجتمعا بعينه او ثقافة او منطقة معينة ، كما انها ظاهرة مرشحة للتفاقم في ظل ظروف محلية وعالمية صعبة ومعقدة اذ تزداد حدة الفقر والتخلف والارهاب والهجرة وارتفاع تكاليف المعيشة والرعاية الصحية والاجتماعية في ظل تنامي المجتمع الاستهلاكي المعولم الذي يدفع الفرد الى الركض وراء بضائع المدنية الغربية المتزايدة. كما ان العنف الموجه نحو الشعوب والجماعات مرشح للتفاقم مع استمرار انتهاكات حقوق الانسان كالحروب والارهاب والاستبداد السياسي وكذلك تزايد تلوث البيئة والتصحر والجفاف، التي تؤثر بالدرجة الاولى على العائلة والمرأة والاطفال. فقد أدانت لجنة حقوق الإنسان التابعة للامم المتحدة ، للمرة الأولى في عام 1994، العنف القائم على نوع الجنس وعينت في العام نفسه مقررة خاصة معنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه. وفي عام 1995، أكد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالمرأة، أدرج العنف ضد المرأة باعتباره أحد المجالات المثيرة لقلق بالغ.

يخلّف العنف الأسري آثاراً مدمّرة على المرأة والأطفال والمجتمع ككل. فالعنف الأسري تبعات سلبية متعددة على الصحة الجسدية والعقلية والجنسية للمرأة، ما يؤثر على مشاركتها في سوق العمل وعلى نشاطها السياسي والمدني. كما يخلّف هذا العنف أثراً على الخصائص الديموجرافية للمجتمع جراء ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات. فالعنف الأسري يزيد من خطر الإجهاض وهو سبب من أسباب الوفيات لدى النساء، لا سيما ف ي ما يتعلق بجرائم الشرف والعنف الجسدي.

وتتعرض النساء والفتيات في جميع المجتمعات، وبدرجات متفاوتة، للاعتداء الجسدي والجنسي والنفسي الذي يتقاطع مع خطوط الدخل والطبقة والثقافة؛ يُعترف بهذا العنف باعتباره انتهاكًا لحقوق الإنسان وشكلًا من أشكال التمييز ضد المرأة ، مما يعكس اختلال توازن القوى السائد بين المرأة والرجل؛ ويُعد العنف ضد المرأة والفتاة واحدا من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارًا واستمرارًا وتدميرًا في عالمنا اليوم، ولم يزل مجهولا إلى حد كبير بسبب ما يحيط به من ظواهر الإفلات من العقاب والصمت والوصم بالعارحسب ما نشرته الامم المتحدة للمرأة فى تقرير عام 2006.

لهذا تولي الأمم المتحدة لقضية العنف ضد المرأة اهتماما خاصا. ووضع إعلان الجمعية العام بشأن القضاء على العنف ضد المرأة في عام 1993 "تعريف واضح وشامل للعنف ضد المرأة وبيان واضح للحقوق التي ينبغي تطبيقها لتأمين القضاء على العنف ضد المرأة بجميع أشكاله".ويقوم إعلان القضاء على العنف ضد المرأة بتعريف «العنف ضد المرأة» بأنه «أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.». كما أنه يمثّل "التزاما من الدول بتحمل مسؤولياتها، والتزام من المجتمع الدولي، بمجمله، بالسعي إلى القضاء على العنف ضد المرأة"؛ حيث يعتبر العنف ضد المرأة وباء يؤثر على جميع البلدان، حتى تلك التي حققت تقدما واضحا في مجالات أخرى.

كما تشير التقديرات العالمية المنشورة من منظمة الصحة العالمية (المنظمة) أن واحدة من كل 3 نساء (30%) في أنحاء العالم كافة تتعرض في حياتها للعنف البدني و/ أو العنف الجنسي على يد العشير أو غير الشريك. يمارس العشير هذا العنف في معظمه. وعلى الصعيد العالمي ككل، تفيد ثلث النساء تقريباً (27%) اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة من المرتبطات بعلاقة جنسية بأنهن يتعرضن لشكل معين من أشكال العنف البدني و/ أو الجنسي على يد عشرائهن.

أهداف البحث:

1 - دراسة لتعريف العنف ضد المرأه وأنواعة واشكالة ورصد قضايا العنف.
2 - دراسة مفصلة لبعض اشكال العنف ضد المراة مثل الزواج المبكر ، وختان الاناث والتحرش.
3 - دراسة الاثار الناتجة عن العنف ضد المراة على المستوى الاقتصادى والاجتماعى والصحى.

إشكالية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الموضوعي في دراسة موضوع قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي من منظور ديموجرافي في مصر ،ويعتمد أيضاً على المنهج الوصفي وذلك من خلال التعرف علي معني العنف وأنواعه وأشكاله المختلفة، كما تم دراسة قضايا العنف للمرأة والمتمثلة في العنف الجسدي والجنسي والتحرش و الزواج المبكر للإناث قبل السن القانوني، كما تم رصد قضية ختان الأناث ،بالإضافة إلي التمكين الاقتصادي من خلال الحالة العملية للمشتغلين والمتعطلين علي مستوي الجمهورية لكل من الذكور والاناث، وذلك من خلال تحليل تلك البيانات الخاصة بالخصائص الديموجرافية للسكان من حيث تباينها وتغيرها وتم الاستعانة بالأسلوبين الكمي في رسم أشكال توضح ذلك واستخدام الحاسب الآلي ببرامجه المختلفة في معالجة الأشكال والرسوم البيانية.

مصادر البيانات:

يعتمد هذا البحث على المصادر الثانوية والتي تشمل البيانات الرسمية والإحصاءات المنشورة مثل التعداد وبيانات الاحصاءات الحيوية من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والبيانات التي تصدر عن وزارة الصحة بالإضافة إلى بيانات المسح الديموجرافي الصحي ، والمسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم علي النوع الاجتماعي ، بالإضافة إلي البيانات المنشورة من خلال وزارة التخطيط ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، وكذا والمصادر الدولية لبيانات السكان من منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي بالإضافة إلى الكتب والابحاث والدراسات ومواقع الأنترنت التي تناولت مثل هذا البحث.

محتويات البحث:

تتكون هذه الورقة البحثية من فصلين تسبقهم مقدمة وتلحقهم خاتمة تحتوي على النتائج والتوصيات ومراجع البحث، وفيما يلي موجز لمحتويات فصول الدراسة:

الجزء الأول: يتناول دراسة أنواع وقضايا العنف من حيث تعريف العنف والعنف ضد المرأة وأنواع وأشكال العنف.

الجزء الثاني: خصص هذا الفصل لدراسة بعض الأوضاع والخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية من حيث رصد بيانات قضايا العنف ضد المرأة ، وتحليل قضايا العنف الناتجة عن التميز مثل ختان الإناث، الزواج المبكر، والفجوات للقوي العاملة للمشتغلين والمتعطلين، بالإضافة إلى رصد بعض الجهود المبذولة على مستوي العالم للقضاء على العنف ضد المرأة، كما تم إلقاء الضوء على جهود مصر لمكافحة قضايا العنف ضد المرأة.

وينتهى البحث بخاتمة تضمنت ما تم الوصول إليه من نتائج، بالإضافة إلى بعض التوصيات الخاصة بالتحديات والصعوبات التي تواجه المرأة وكيفية التغلب عليها، واخيراً تم توثيق مصادر ومراجع الدراسة.

الجزء الأول

انواع وقضايا العنف ضد المرأة القائم على النوع الاجتماعى

الجزء الأول

انواع وقضايا العنف ضد المرأة القائم على النوع الاجتماعى

يعرف العنف القائم على النوع الاجتماعى او ما يسمى بال GENDER BASED VIOLENCE (GBV) على انه أي فعل يترتب عليه أذى أو معاناة للنساء، سواء كان عنف جسدي، أو جنسي، أو لفظي أو نفسي أو اقتصادي، في المجالين الخاص أو العام. ويتضمن أيضًا العفو القانوني أو الاجتماعي عن مرتبكي تلك الجرائم. بالاضافة الى انها أفعال وسلوكيات عنيفة تُرتكب بحق النساء نتيجة عدم التوازن في علاقات السلطة بين الرجال والنساء، ويكون دافعها الأول هو كون الضحية «امرأة» ويعتبر أشد أشكال التمييز الجنسي وفقا لتعريف صندوق الامم المتحدة للسكان

طبقا لتعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة، العنف ضد المرأة يشمل على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، ما يلي:

(أ) العنف البدني و الجنسي و النفسي الذي يحدث في إطار الأسرة بما في ذلك الضرب و التعدي الجنسي على أطفال الأسرة الإناث ، و العنف المتصل بالمهر ، و اغتصاب الزوجة ، و ختان الإناث وغيره من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة ، والعنف غير الزوجي والعنف المرتبط بالاستغلال ؛

(ب) العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار المجتمع العام بما في ذلك الاغتصاب و التعدي الجنسي والمضايقة الجنسية والتخويف في مكان العمل وفي المؤسسات التعليمية وأي مكان آخر ، والاتجار بالنساء وإجبارهن على البغاء؛

(ج) العنف البدني والجنسي والنفسي الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه، أينما وقع يعد العنف ضد المرأة مشكلة خطيرة وواسعة الانتشار تؤثر في حياة أعداد لا تحصى من النساء، وهي عقبة أمام تحقيق المساواة والتنمية والسلام في كل القارات، فهي تُرض حياة النساء للخطر وتعوق التنمية الكاملة لقدرات المرأة، وتعوق ممارستها لحقوقها كمواطنة، وتُضر بالأسر والمجتمعات المحلية وتُعزز أشكالاً أخرى من العنف في كل أنحاء المجتمعات، وتكون عواقبها في أغلى الأحيان الموت هذا وفقا لما ورد فى تقرير وضع المراة العربية للامم المتحدة 2017

أولا: ماهو العنف ضدالمراة وما هى اشكاله ؟ :

يُعرَّف العنف بأنه أي عمل من أعمال «العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي ينتج عنه أو يحتمل أن يؤدي إلى أذى أو معاناة جسدية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديدات بأفعال مثل الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث في الحياة العامة أو الخاصة «. (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1993)، إعلان القضاء على العنف ضد المرأة)؛ ويشمل العنف؛ الضرب والإساءة النفسية والاغتصاب الزوجي وقتل النساء، إضافة إلى المضايقات الجنسية والاغتصاب والتحرش والاعتداء الجنسي على الأطفال والزواج القسري والتحرش في الشوارع والملاحقة الإلكترونية، ويضاف إليه الاتجار بالبشر والعبودية والاستغلال الجنسي، إضافة إلى تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال.

يعتبر العنف ضد المرأة - ولا سيما عنف الزوج أو الشريك والعنف الجنسي - مشكلة صحية عامة رئيسية وانتهاكًا لحقوق الإنسان للمرأة. فهو متجذر في عدم المساواة بين الجنسين ويديمه.

كما أن هناك أيضاً أنواع من العنف ترتكبها أو تتغاضي عنها الحكومات مثل الاغتصاب أثناء الحروب والعنف الجنسي والاستعباد الجنسي أثناء النزاعات والتعقيم الإجباري والإجهاض بالإكراه؛ العنف الذي تمارسه الشرطة والموظفون المعتمدون مثل الرجم والجلد. وكثيراً ما ترتكب شبكات إجرامية منظمة العديد من أشكال العنف ضد المرأة مثل الإتجار بالبشر والبغاء القسري. وقد ظهر مؤخراً توجه التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة على الصعيد الدولي من خلال صكوك منها الاتفاقيات أو من خلال التوجه (التشريع) في الاتحاد الأوربي كالتوجيهات ضد التحرش الجنسي والاتجار بالبشر.

وقدكانت معظم الحكومات تنظر إلى ظاهرة العنف ضد المرأة على أنها مسألة شخصية وخاصة بين الأفراد، لا كمشكلة عامة خاصة بحقوق الإنسان تتطلب تدخلاً من مؤسسات الدولة. ولم يعترف بخطورة هذه الظاهرة عالمياً إلا في وقت متأخر، وتحديداً في يناير 1993 عندما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان الخاص بالقضاء على العنف ضد المرأة

ويُعرف العنف ضد المرأة على أنه أي سلوك عنيف يمارس ضدها، ويقوم على التعصب للجنس، ويؤدى إلى إلحاق الأذى بها على الجوانب الجسدية والنفسية والجنسية، ويعد تهديد المرأة بأي شكل من الأشكال وحرمانها والحد من حريتها في حياتها الخاصة أو العامة من ممارسات العنف، فهو يمنعها من التمتع بحقوقها الكاملة، ويجدر بالذكر أن عواقب العنف ليس على المرأة فقط بل تؤثر أيضاً على الأسرة والمجتمع بأكمله، وذلك لما يترتب عليه من أثار سلبية اجتماعية واقتصادية وصحية وغيرها. والعنف ضد المرأة لا يرتبط بثقافة أو عرف أو طبقة اجتماعية بعينها بل هو ظاهرة عامة.

ويعرف الإعلان العالمي لمناهضة العنف 1990م على أنه أي عمل من أعمال العنف القائم على نوع الجنس ويترتب عليه إيذاء بدنى أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة، بما في ذلك التهديد بالقيام بأعمال من هذا القبيل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

وعرف صندوق الأمم المتحدة للسكان العنف على أساس النوع الاجتماعي 1998م على أن العنف الذي يكون فيه الرجل والمرأة معنيان والذي ينتج عن عدم التوازن في علاقات السلطة بين المرأة والرجل يكون العنف موجهاً مباشرة ضد المرأة لأنها امرأة، أو يمس المرأة بدرجات متفاوتة، ويتضمن فيما يتضمن الممارسات النفسية والجسمية والجنسية (التهديد، التعذيب، الاغتصاب، الحرمان من الحرية داخل الأسرة وخارجها)، وقد يتضمن أيضاً الممارسات التي تقودها الدولة أو الجماعات السياسية.

ثانيا : أشكال العنف ضد المراة : -

إن العنف ظاهرة اجتماعية خطيرة انتشرت في المجتمعات، واستحوذت على اهتمام العلماء لتتحول إلى قضية كبرى؛ وهناك أنواع عديدة من العنف ، إبتداءاً من الطريقة التي يسأل بها شخص ما أو يطلبها ، وإنتهاءاً بأكثر الحروب دموية التي تودي بحياة مئات الأشخاص؛ فإن العنف (شكل من أشكال العدوانية) والموروثات الثقافية والعادات المختلفة، كما أن أكثر الفئات التي يشملها العنف في مجتمعاتنا هم : الأطفال- المهمشون- الفقراء والنساء لهن الحصة الأكبر من العنف الأسري بكل أشكاله، والعنف الاجتماعي، وذلك بسبب طريقة التفكير ونظام العيش في مجتمعاتنا العربية والنظرة التي يرى المرأة من خلالها. وعموماً يمكن القول إن العنف الجسدي هو الإيذاء البدني، وهو أي نوع من أنواع السلوك المتعمّد الذي ينتج عنه إحداث الأذى والضرر في الجسد، كالحرق-الضرب- الحبس أو التقييد بسلاسل أو حبال، واختلفت التسميات حول الإيذاء النفسي أو الروحي أو العاطفي، فهو يشمل: التهديد-التخويف أو الإيذاء اللفظي وفقا لما ورد فى دراسة الامم المتحدة الجمعية العامة 2006عام. وتتمثل إحدى أهم الخطوات في تحديد الطرق المختلفة التي يتجلى فيها العنف، هي معرفة أنواع العنف للوقف علي اسبابه وحاولة الحد من أشكاله المختلفة؛

ومن أكثر أشكال العنف شيوعًا الأنواع التالية:-

1 - عنف نفسي : يشمل السلوك العدائي أو التعسفي الذي يعمل على إخافة و/أو الحاق ضرر معنوي بالضحية. ففي الحياة السياسية تتلقى المرأة تهديدات عنيفة على المستوى الشخصي أو الجسدي وتتعرض للابتزاز تحت ضغط التهديد بتشويه سمعتها ومكانتها في المجتمع وقد تتلقى النقد بسبب الشكل أو اللباس. وقد يكون العنف على شكل التهميش وحرمان النساء من الفرص.

2 - عنف جسدي: يشمل الإصابات التي لحقت بأجساد النساء، وكذلك أعمال أذى جسدي نفذت ضد أفراد أسرتها. ومن الأمثلة على ذلك: الاغتيال والخطف والضرب والعنف المنزلي، سواء الموجه تجاه المرأة مباشرة أو تجاه أي من أفراد عائلتها، وذلك بهدف منع المشاركة السياسية للمرأة. أو من خلال استنزاف الطاقات الجسدية للنساء بهدف إبعاده ّن أو إشغالهن عن العمل الأساسي.

3 - عنف مجتمعي: و يشمل الضغط على المرأة من جهة عشائرية أو مناطقية والضغط عليها من منطلق الانتماء للعائلة أو العشيرة أو المنطقة. وتحميل المرأة ذنب التسبب بخسارة أو تفريق صف العشيرة أو الإضرار بالتحالفات من خلال ممارستها لعملها السياسي، ومنعها من الترشح أو اجبارها على التصويت لأشخاص محددين.

4 - عنف اقتصادي: هو السلوك القسري الذي يعمل على التحكم ومصادرة الموارد والفرص الاقتصادية. قد تفتقر المرأة للدعم المالي من عائلاتها، مما يعيق أو يمنع بشكل تام ممارستها الأنشطة السياسية أو يحرمها من الحقوق السياسية البسيطة بما في ذلك التصويت في الانتخابات. قد تُمنع المرأة بشكل منسق ومنهجي من الحصول على الموارد المالية والاقتصادية المتوفرة لنظرائها من الذكور. إن المرأة قد لا تحصل على الموارد اللازمة لحملتها الدعائية الانتخابية أو أنشطتها السياسية الاعتيادية أو الروتينية.

5 - عنف جنسي: ويشمل الاعتداء الجنسي أو التهديد بالتعرض أو التحرش أو الإيحاء أو الابتزاز والمضايقات الجنسية بأنواعها وأشكالها المختلفة.

6 - عنف تشريعي: وهو العنف القائم على التمييز التشريعي السلبي تجاه النساء. وقد يتضمن عدم مراعاة النوع الاجتماعي عند إعداد أو صياغة التشريعات الناظمة للحياة العامة، ويتضمن العنف التشريعي مستويات عدة منها القوانين، الأنظمة والتعليمات. يجب التركيز على أن تكون التشريعات بكافة مستوياتها مراعية للنوع الاجتماعي وتتيح المجال للمرأة المشاركة في جميع المجالات. ً لانتشار وسهولة استخدام التكنولوجيا. يشكل العنف السيبراني

7 -عنف سيبراني/ الكتروني: هو الأكثر شيوعا في الوقت الحالي نظرا تحديا أمام النساء لما قد يتركه من أثر نفسي واقتصادي واجتماعي عليهن. ويشمل ذلك الإساءة للنساء من خلال التنمر عليهن في مواقع التواصل الاجتماعي والابتعاد عن النقد الإيجابي وتعميم الأخطاء على النساء بشكل عام. ومن أشكاله القرصنة التي تعرض الحياة الخاصة للنساء للكشف مما قد يترك أثارا سلبية عديدة. المجتمع بشكل عام والنساء بشكل خاص يجب أن يدركوا الآثار السلبية للاستخدام الخاطئ للتكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك ينبغي وضع تشريعات رادعة وبنفس الوقت توضح الفرق بين حرية التعبير لدى المواطنين واغتيال

الشخصية. ويأخذ العنف السيبراني الأشكال التالية: التنمر والهجوم والقرصنة والتهكير والتتبع والملاحقة هذا كما ورد في دليل العنف ضد المراة فى الحياة اعامة 2020 المعهد الديمقراطي الوطني وائتلاف البرلمانيات من الدول للعربية لمناهضة العنف ضد المرأة،

ثالثا : تتعدد أنواع العنف المُمارس ضد المرأة وهي كالأتي:

1 - العنف النفسي واللفظي :-

يسبب العنف النفسي واللفظي للمرأة آثاراً نفسية قصيرة وطويلة الأمد بنفس خطورة الآثار النفسية الناتجة عن تعرض المرأة للعنف الجسدي سواء كان العنف ناتجاً عن الإهانات أو السب أو الشتم أو محاولات إخافة المرأة أو عزلها أو التحكم بها، وقد يتبع العنف النفسي واللفظي في أغلب الأحيان عنف جسدي.

ويشير العنف النفسي إلى أي سلوك يؤدى إلى إحداث ضرر عاطفي للنساء أو إعاقة النمو الصحي لهن أو لأحد أفراد أسرتهن أو يؤدى إلى التقليل من احترامهن لذاتهن ويشمل هذا النوع من العنف العديد من السلوكيات كالتشكيك في سلوك المرأة ومراقبتها باستمرار، كما يشمل التقليل من قيمة المرأة الشخصية والاستهزاء بها أو استغلالها والتلاعب بها أو حرمانها من الوصول إلى الموارد الاقتصادية.

2 - العنف الجسدي:-

يتضمن العنف الجسدي ضد المرأة العديد من الأفعال التي يكون الهدف منها التسبب بالإيذاء الجسدي للمرأة مما قد يتسبب في إصابة المرأة بجروح خطيرة في بعض الأحيان أو قد يسبب لها الموت، وتظهر نتائج الدراسات الحديثة التي أقيمت في مختلف أنحاء العالم أن هناك نسبة تتراوح بين 10% - 60% من النساء قد تعرضن للضرب أو الاعتداء الجسدي من قبل شريك الحياة في مرحلة ما خلال حياتهن.

3 - العنف الجنسي:-

لا يزال هذا النوع من العنف ضد المرأة يمثل مشكلة كبيرة ؛ حيث تؤكد الدراسات الحالية أن النساء والأطفال هم الأكثر تعرضاً للعنف وخاصة العنف الجنسي اللذين يعتبران أكثرها انتشاراً، ويمسان حياة الملايين من النساء في كل أنحاء العالم وخصوصاً في البلدان العربية، بغض النظر عن أوضاعهن الاقتصادية والإجتماعية، وعن مستواهن التعليمي. ويتجاوز انتشار هذه الظاهرة اختلاف الثقافات والأديان، كما يؤثر بشكل كبير على حق المرأة في المشاركة بشكل فعال في تطور مجتمعها.

4 - العنف المالي:-

يساعد تمكين المرأة و استقلالها المالي على العيش برفاهية وراحة مع أسرتها؛ ويمثل التدخل غير المشروع في أمورها المالية يعيقها في تحقيق هذه الاستقلالية والتمكين، إذ يحدث العنف المالي عندما يُسيطر المسيء على أموال المرأة لمنعها من إنهاء علاقتها معه والحفاظ على سلطته وسيطرته عليها، وعادة لا تترك المرأة هذا الشخص بسبب خوفها من عدم قدرتها على إعالة نفسها وإعالة أطفالها ومن صور العنف المالي أيضاً إجبار المرأة على التسول للحصول على الأموال والحرمان من الاحتياجات الأساسية التي تحتاج إليها كالغذاء والملابس وإتلاف ممتلكاتها كما يتضمن العنف المالي حرمان النساء من حقوقهن كالتعليم دون مبرر والتحكم في مقدار الرعاية الصحية والموارد المقدمة لهن.

5 - العنف السياسي

يندرج هذا النوع من العنف تحت العنف السياسي ضد النساء، وذلك عند القيام بأفعال جسدية أو نفسية أو جنسية أو عدوانية من قبل شخص واحد أو مجموعة أشخاص ضد النساء اللواتي يمارسن دوراً سياسياً كالمرشحات أو اللواتي يمارسن حق الانتخاب والتصويت وقد يتم القيام بتلك الأفعال ضد أسرهن ويكون هدف العنف السياسي ضد النساء تقييد أو تعليق أو منع النساء من ممارسة حقوقهن أو مهام منصبهن أو إلزامهن بالقيام بأفعال لا يتقبلن القيام بها.

جدول ١: أشكال العنف ضد النساء

دورة حياة العنف	
قبل الولادة/في الطفولة المبكرة	الإجهاض المبني على تفضيل الذكور، قتل الإناث أو إهمالهن (في الرعاية الصحية، التغذية)
في الطفولة	انتهاك الأطفال الإناث بما في ذلك سوء تغذيتهن، وختان الإناث، ومعاملتهن بصرامة مبالغ فيها، والانتهاك الجنسي للأطفال (بما في ذلك الإكراه على الدعارة والأفعال الإباحية)، وممارسة العنف ضد الفتيات في المدارس، وزواج الأطفال، أو الاتجار الجنسي بالإناث، أو عمالة الأطفال، أو التسول.
في فترة المراهقة	الإكراه على الدعارة، الإكراه على الزواج المبكر، ممارسة الانتهاكات النفسية، الاغتصاب.
في المرحلة الإنجابية	جرائم الشرف، القتل بسبب المهر، العنف الذي يمارسه الزوج، الانتهاك الجنسي من قبل شخص غير الزوج، قتل الإناث، الاتجار الجنسي، العنف ضد خادمات المنازل، التحرش الجنسي والتخويف.
في السنوات المتقدمة	المعاملة السيئة لكبار السن والأرامل.

من حيث الممارسات		
العنف الجسدي	**العنف النفسي**	**العنف الجنسي**
• الصفع. • الدفع أو اللكم. • الضرب بالكف. • السحل. • التهديد بالسلاح. • توجيه سلاح ضدها.	• التعرض للسب أو الشعور بالإهانة. • الإذلال أو التقليل من القدر أمام الآخرين. • التهديد أو التخويف بطريقة مقصودة (مثل الصراخ أو قذف الأشياء). • التهديد بالإيذاء (سواء مباشرة أو غير مباشرة) • السيطرة على السلوك.[٤]	• الاغتصاب. • الانتهاك الجنسي. • الاستغلال الجنسي. • يتضمن العنف الذي يمارسه الزوج: ممارسة الجنس ضد رغبتها، ممارسة الجنس بسبب الخوف من التعرض لأذى، الإكراه على ممارسات جنسية تشعرها بالهوان والدونية.

المصدر: تم تكييف هذا الجدول من المهمة الاستشارية لمنظمة الصحة العالمية حول العنف ضد النساء ١٩٩٦: WHO Multi-country Study on Women's Health and Domestic Violence Against Women, Geneva 2005
(الترجمة: دراسة منظمة الصحة العالمية متعددة البلدان حول صحة النساء والعنف الأسري ضدهن).

رابعا : إحصائيات هامة حول العنف ضد النساء:

طبقًا للاستعراض العالمي لعام 2013 الذي أجرته منظمة الصحة العالمية، فإن 35% من النساء على مستوى العالم قد تعرضن لعنف جسدي و/أو جنسي من قبل الشريك الحميم أو لعنف جنسي من غير الشريك الحميم. أكثر من 7% من النساء عالميًا أبلغن أنهن سبق لهن التعرض للعنف الجنسي من غير الشريك الحميم. تبين بعض الدراسات القطرية أن ما يصل إلى 70% من النساء يتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي من الرجال خلال حياتهن، أغلبيتهن من قبل الزوج أو من شريك حميم آخر.تشير التقديرات إلى أن واحدة من كل خمس فتيات تعرضت للإساءة في طفولتها، بينما تصل التقديرات في بعض البلدان إلى واحدة من كل ثلاث فتيات.

توفر المسوحات السكانية المبنية على تقارير مقدمة من الناجيات أدق التقديرات عن معدلات انتشار عنف العشير والعنف الجنسي. ورُئي من تحليل لبيانات معدلات الانتشار في الفترة 2000-2018 في جميع أنحاء 161 بلداً ومنطقة، كانت قد أجرته المنظمة في عام 2018 نيابة عن الفريق العامل المشترك بين الوكالات التابع للأمم المتحدة والمعني بالعنف ضد المرأة، أن هناك امرأة واحدة تقريباً من أصل كل 3 نساء أو نسبة 30٪ من النساء اللاتي يتعرضن لعنف بدني و/أو جنسي على يد العشير أو العنف الجنسي على يد غير الشريك، أو لكليهما معاً وفقا لمنظمة الصحة العالمية . كما أسفرت عمليات الإغلاق أثناء اندلاع جائحة كوفيد-19 والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها عن ارتفاع معدلات تعرض النساء للإيذاء على يد عشرائهن ولعوامل خطر معروفة، وقيّدت في الوقت نفسه سبل حصولهن على الخدمات. وقد تؤدي حالات الأزمات الإنسانية والتشريد إلى تفاقم معدلات العنف القائم، من قبيل العنف الممارس على يد العشير، وكذلك العنف الجنسي الممارس على يد غير الشريك، وقد تسفر أيضاً عن ظهور أشكال جديدة من العنف ضد المرأة.

وقد أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء دراسة عن العنف ضد النساء في مصر،2017 ؛ ورصد تباينًا واضحًا في ممارسة العنف ضد النساء بمصر بحسب مستوى التعليم، والجانب الاقتصادي؛ كما تقل وقائع العنف بارتفاع مستوى تعليم الزوج أو الزوجة، ، والتي تتناول عدة دراسات من ضمنها العنف ضد النساء في مصر، وقد تبين من خلال هذه البيانات أن المجموعة التي تنتمي إلى أدنى مؤشر للثروة يمارس فيها العنف بصورة أكبر من تلك التي تنتمي إلى أعلى مستوى للثروة. وأوضحت الدراسة أن أكثر أنواع العنف الذي تتعرض له النساء شيوعا في مصر، هو العنف الجسدي الذي يمارسه الزوج على زوجته، مشيرة إلى أن هناك امرأة واحدة على الأقل من بين كل ثلاث نساء في المتوسط تتعرض للعنف الجسدي أو الجنسي أو للإيذاء النفسي مرة واحدة على الأقل خلال فترة حياتها، كما يشكل فارق العمر أحد العوامل التي تؤدي إلى ممارسة الزوج للعنف على زوجته. ولفتت إلى أن العنف ضد المرأة لا يقتصر على إقليم بعينه أو مستوى تعليمي، بل يمتد إلى كافة المستويات التعليمية وكافة الأقاليم.

وفقًا لمسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس القومي للمرأة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عام 2015، تعاني حوالي 7.8مليون امرأة من جميع أشكال العنف سنويًا، سواء ارتكب هذا العنف على يد الزوج أو الخطيب أو أفراد في دائرتها المقربة أو من غرباء في الأماكن العامة

أما البيانات الأخرى المتاحة لحالات العنف المنزلي فهي موجودة في أرقام المسح السكانى الصحي لعام 2014، حيث أن أكثر من ثلث (36%) من النساء المتزوجات الذين تتراوح أعمارهن بين 15-49 عامًا تعرضن للعنف الجسدي منذ سن 15 عامًا، كما كشفت دراسة حكومية لعام 2013 أن أكثر من 99.3% من النساء والفتيات المصريات ممن شملهم الاستطلاع أفادوا بأنهن تعرضن لشكل من أشكال التحرش الجنسي في حياتهم. وإن أكثر مرتكبي العنف الذين يُبلغ عنهم

هم الزوج الحالي (64%)، ولكن يُذكر الآباء أيضًا بشكل متكرر (الأب/ زوج الأم بنسبة 26%، الأم/زوجة الأب بنسبة .(31%

تظهر التفاوتات بين الجنسين في مصر، حيث تحتل مصرمركز 116 من أصل 189 دولة على مؤشر عدم المساواة بين الجنسين وفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام 2018. وعلى الرغم من جميع التحسنات الملحوظة في معدلات محو الأمية لدى الإناث، ومعدلات الالتحاق بالتعليم، والمشاركة في القوى العاملة، والبطالة، لا تزال هناك فجوة بين الجنسين لصالح الذكور، فالأمية بين النساء هي تقريبًا ضعف ما بين الرجال. لذلك، أمام مصر طريق طويل لتقطعه لتحقيق هدف التنمية المستدامة 5 - المساواة بين الجنسين.

قد أعطت الحكومة المصرية ووكالات الأمم المتحدة والأجهزة المعنية بشؤون المرأة ومنظمات المجتمع المدني أهمية كبيرة لإنهاء العنف ضد المرأة وتحقيق أهداف السلام والأمن والتنمية. إن مؤسسات الدولة ذات الصلة، والأجهزة الوطنية المعنية بشؤون المرأة في مصر، ومنظمات المجتمع المدني، والنشطاء ملتزمون أكثر من أي وقت مضى برفع مستوى الوعي حول خطورة العنف القائم على النوع الاجتماعي وتأثيره على مصر، وترسيخه بقوة في الأجندات السياسية للبرلمان.

اما عن اخطر اشكال العنف فى مصر يعتبر التحرش الجنسي مشكلة متفشية وخطيرة في مصر، حيث تحتل مصر المرتبة الثانية في العالم بعد أفغانستان فيما يتعلق بهذه القضية. كما كشفت "دراسة عن طرق ووسائل القضاء على التحرش الجنسي في مصر" وهي دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة عام 2013 أن أكثر من 99.3% من الفتيات والنساء المصريات اللواتي شملهن الاستطلاع أفادن بأنهن تعرضن لشكل من أشكال التحرش الجنسي في حياتهن. ووفقاً لذات الدراسة، لا تشعر 82.6% من المشاركات في الاستطلاع بالأمان أو السلامة في الشارع. كما ارتفعت النسبة إلى 86.5% فيما يتعلق بالأمان والسلامة في المواصلات العامة.

والجدير بالذكر انه قد أُقر قانون جديد في 4 يونيو 2014 يجرم التحرش الجنسي لأول مرة في التاريخ المصري الحديث. وفقًا للقانون، فإن التحرش الجنسي اللفظي والجسدي والسلوكي وعن طريق الهاتف والإنترنت يجتذب عقوبة السجن لمدة تبدأ من 6 أشهر وقد تصل إلى ٥ سنوات، وما يصل إلى 50.000 جنيه غرامة مالية.

الجزء الثانى

الخصائص الديموجرافية للمرأة

الجزء الثاني

الخصائص الديموجرافية للمرأة

أولاً: الخصائص السكانية للمرأة: -

يشير الهرم السكاني لمصر لعام 2017 إلى أن الشباب في العمر من 15 إلى 35 سنة يمثل حوالي ثلث عدد السكان، كما أن ثلث السكان عمرهم أقل من 15 سنة. ويبلغ عدد السكان في سن العمل 7.58 مليون نسمة. هذا التوزيع العمري للسكان يتيح توظيف السكان في عملية التنمية، غير أن البيانات المتوافرة من تعداد السكان لعام 2017 والعديد من المسوح تعكس انخفاض خصائص السكان في مصر وخاصة للمرأة من حيث انتشار الأمية والتسرب من التعليم والزواج المبكر والبطالة وانخفاض الوضع الصحي وبالرغم من ارتفاع نسبة مشاركة المرأة سياسياً الا أن هذا الامر يحتاج إلى بذل مزيد من الجهود لتحقيق الغرض الفعلي من المشاركة المتزايدة للنساء في العمل السياسي ألا وهو الارتقاء بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

1- تطور حجم السكان ونسبة النوع:

تشكل النساء نصف سكان مصر تقريباً، فطبقاً لتعداد السكان في الفترة من 2017 بلغ عدد الاناث حوالي 45.9 مليون نسمة، والذكور 48.8 مليون نسمة، أي أن الاناث يشكلن حوالي 48% من سكان مصر. ويوضح جدول (1) وشكل (1) التوزيع العددي والنسبي للسكان حسب النوع ومحل الاقامة ونسبة النوع في سنوات التعداد في الفترة من 1996إلي 2017، ومنه يتبين زيادة عدد الذكور عن عدد الاناث في جميع التعدادات، حيث بلغت نسبة النوع ما يعادل 105 ذكر لكل 100 أنثي عامي 1996، 2006 مقابل 106 تقريبا عام 2017، وهذا يرجع إلي زيادة المواليد الذكور بمقدار طفيف عن الاناث، مع وجود اختلافات كبيرة في معدلات وفيات الاناث عن الذكور، ولكن يلاحظ أن نسبة النوع في الريف كانت أعلي من نسبة النوع في الحضر في تعدادي 2006،2017 ؛ وهذا يرجع إلي نزوح السكان والذكور علي وجه الخصوص من الريف إلي الحضر للبحث عن فرص العمل أو التعليم، ولكن في عام 1996 يلاحظ تساوي نسبة النوع بين الحضر والريف (105 لكل منهما) ، مما يؤكد حجم الهجرة من الريف إلي الحضر ، مع زيادة الاهتمام بالتنمية الريفية.

جدول (1) التوزيع العددي والنسبي للسكان

حسب النوع ومحل الاقامة ونسبة النوع في سنوات التعداد 1996- 2017

محل الاقامة	عدد			نسبة			نسبة النوع
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	
1996							
حضر	12,958	12,328	25,286	21.8	20.8	42.6	105
ريف	17,394	16,633	34,027	29.3	28.0	57.4	105
إجمالي الجمهورية	**30,352**	**28,961**	**59,313**	**51.2**	**48.8**	**100.0**	**105**
2006							
حضر	16,014	15,357	31,371	22.0	21.1	43.1	104
ريف	21,205	20,222	41,427	29.1	27.8	56.9	105
إجمالي الجمهورية	**37,219**	**35,579**	**72,798**	**51.1**	**48.9**	**100.0**	**105**
2017							
حضر	20,723	19,517	40,240	21.9	20.6	42.4	106
ريف	28,168	26,390	54,558	29.7	27.8	57.6	107
إجمالي الجمهورية	**48,892**	**45,907**	**94,799**	**51.6**	**48.4**	**100.0**	**106.2**

المصدر: من حساب الباحث عن: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، تعداد 1996-2017

شكل (1) التوزيع النسبي للسكان
حسب محل الاقامة في سنوات التعداد 1996- 2017

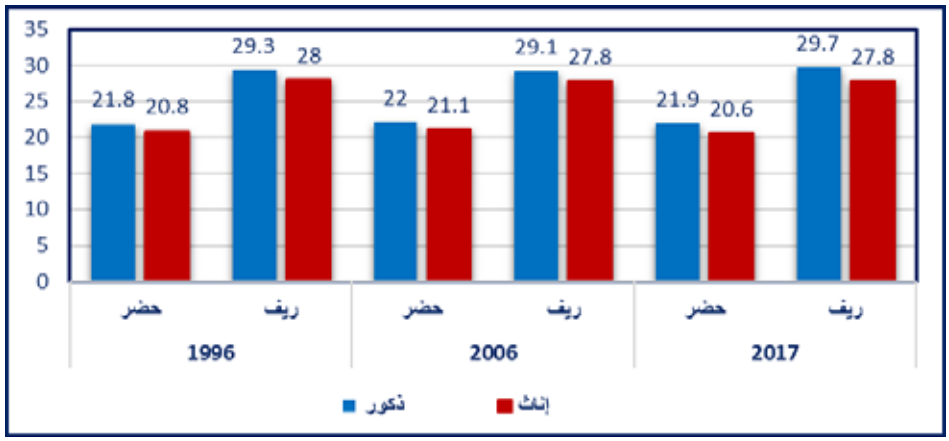

المصدر: من جدول 2

ثانياً: الخصائص الاجتماعية وقضايا العنف ضد المرأة: -

يعاني ضحايا العنف من العواقب المتعلقة بالصحة الجسدية والنفسية والجنسية، بما في ذلك حالات الحمل القسري وغير المرغوب فيه والإجهاض غير الآمن والتحرش الجنسي والختان والعنف الجسدي والنفسي والجسدي وزواج القاصرات وغيرهم من المخاطر. ويعتبر العنف ضد النساء والفتيات أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان شيوعًا وانتشارًا في مصر والمنطقة العربية والعالم ومن أشكال ذلك العنف ما يلي: -

1 - العنف الجسدي والنفسي والجنسي

أظهرت المسوحات السكانية المبنية على تقارير مقدمة من الناجيات أدق التقديرات عن معدلات انتشار عنف الشريك والعنف الجنسي؛ وقد تبين من تحليل هذه البيانات معدلات الانتشار في الفترة 2000-2018 في جميع أنحاء 161 بلداً ومنطقة، كانت قد أجرته المنظمة في عام 2018 أن هناك امرأة واحدة تقريباً من أصل كل 3 نساء أو نسبة 30٪ من النساء اللاتي يتعرضن لعنف بدني أو جنسي أو كلاهما معاً على يد الشريك على يد غير الشريك؛ كما أوضحت هذه البيانات أن أكثر من ربع النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة من المرتبطات بعلاقة جنسية يتعرضن للعنف البدني أو الجنسي على يد شركائهن مرة واحدة على الأقل في حياتهن (اعتباراً من سن 15 سنة). وتتراوح التقديرات المتعلقة بمعدلات انتشار عنف الشريك ضد المرأة خلال حياتها بين 20٪ في غرب المحيط الهادئ، و22٪ في البلدان المرتفعة الدخل وأوروبا و25٪ في إقليم المنظمة للأمريكيتين و33٪ في إقليم المنظمة لأفريقيا، و31٪ في إقليم المنظمة لشرق المتوسط، و33٪ في إقليم المنظمة لجنوب شرق آسيا.

كما تصل نسبة جرائم قتل النساء التي يرتكبها شركائهن إلى 38% من مجموع هذه الجرائم على الصعيد العالمي. وإضافة إلى عنف الشريك، تبلّغ نسبة 6% من نساء العالم عن تعرضهن للاعتداء الجنسي على يد شخص آخر غير الشريك، برغم محدودية البيانات المتوفرة عن العنف الجنسي على يد غير الشريك. ومعظم حالات عنف الشريك والعنف الجنسي يرتكبها الرجال ضد النساء.

وأسفرت عمليات الإغلاق أثناء اندلاع جائحة كوفيد-19 والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها

عـن ارتفـاع معـدلات تعـرض النسـاء للإيـذاء عـلى يـد شركائهـن ولعوامـل خطـر معروفـة، وقيّـدت في الوقـت نفسـه سـبل حصولهـن عـلى الخدمـات. وقـد تـؤدي حـالات الأزمـات الإنسـانية والتشريـد إلى تفاقـم معـدلات العنـف القائـم، مـن قبيـل العنـف المـمارس عـلى يـد الشريـك، وكذلـك العنـف الجنـسي المـمارس عـلى يـد غـير الشريـك، وقـد تسـفر أيضـاً عـن ظهـور أشـكال جديـدة مـن العنـف ضـد المـرأة.

ووفقًـا لمسـح التكلفـة الاقتصاديـة للعنـف القائـم عـلى النـوع الاجتماعـي الـذي أجـراه صنـدوق الأمـم المتحـدة للسـكان والمجلـس القومـي للمرأة والجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء في عـام 2015، أظهـرت بيانات هـذا المسـح معانـاة حوالي 7,8 مليـون امـرأة مـن جميـع أشـكال العنـف سـنويًا، سـواء ارتكـب هـذا العنـف عـلى يـد الـزوج أو الخطيـب أو أفـراد في دائرتهـا المقربـة أو مـن غربـاء في الأماكـن العامـة.

وقـد أفـاد الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والاحصـاء وفقـاً لنتائـج هـذا المسـح بـأن 34% مـن النسـاء الـلاتي سـبق لهـن الـزواج في الفئـة العمريـة (18-64) سـنة تعرضـن لعنـف بـدني أو جنـسي مـن قبـل الأزواج، وأن43% قـد تعرضـن لعنـف نفـسي، بينـما تعـرض 32% لعنـف بـدنى؛ و 12%أنهـن تعرضـن لعنـف جنـسي، وقـد عـاني حـوالي 10% مـن النسـاء السـابق لهـن الـزواج مـن جميـع الأنـواع الثلاثـة مـن العنـف عـلى يـد الـزوج. كـما تعـرض نحـو 17% مـن النسـاء في الفئـة العمريـة (18 –64) سـنة في مـصر لبعـض أشـكال العنـف عـلى يـد الخطيـب الحـالي أو السـابق بجانـب تعـرض نحـو 90 في المائـة مـن السـيدات للختـان، وزواج أكـثر مـن ربـع النسـاء المصريـات (27.4%) قبـل بلوغهـن 18 سـنة؛ كـما تبـين مـن بيانـات المسـح أيضـاً أن نحـو 7 % مـن النسـاء المصريـات تعرضـن للتحـرش في المواصـلات العامـة، بجانـب تعـرض نحـو 10 % منهـن للتحـرش في الشـارع، وذلـك خـلال السـنة السـابقة للمسـح.

كـما أظهـرت بيانـات المسـح عـام 2015 أن الإنـاث الريفيـات أكـثر عرضـة للعنـف الزوجـي مقارنـة بإنـاث الحـضر، حيـث تعـرض نحـو 12 % منهـن حـال حياتهـن للأنـواع الثلاثـة مـن العنـف النفـسي والبـدني والجنـسي عـلى يـد الـزوج الحـالي أو السـابق، مقارنـة بنحـو 8 % بـن الإنـاث في الحـضر؛ وقـد سـجلت إنـاث الوجـه البحـري معـدلات أعـلى مـن العنـف الزوجـي مـن الإنـاث في الوجـه القبـلي، وهـذا بخـلاف مـا أظهرتـه نتائـج المسـح السـكاني الصحـي لعـام 2014، وكانـت الإنـاث المقيـمات في المحافظـات الحضريـة أقـل عرضـة للعنـف الزوجـي بجميـع أشـكاله

2 - العنف الذي تتعرض له المرأة علي يد أفراد الأسرة أو البيئة المحيطة:

تبـين مـن بيانـات المسـح تعـرض نحـو 18% مـن النسـاء المصريـات في الفئـة العمريـة (18 – 64 سـنة) لعنـف بـدني أو جنـسي منـذ بلوغهـن سـن 18 سـنة عـلى يـد أفـراد العائلـة والبيئـة المحيطـة، وذكـر 17% أنهـن تعرضـن للعنـف البـدني، و2% أنهـن تعرضـن للعنـف الجنـسي، وتعـرض 3% مـن النسـاء لواقعـة واحـدة عـلي الأقـل مـن العنـف البـدني أو الجنـسي عـلى يـد أفـراد العائلـة والبيئـة المحيطـة مؤخـرا، كان الذكـور الغربـاء هـم مرتكبـي الغالبيـة العظمـي مـن وقائـع العنـف الجنـسي التـي تعرضـت لهـا النسـاء وأفـادت بذلـك 9 مـن بـين كل 10 نسـاء(87%) تعرضـن للعنـف الجنـسي منـذ بلوغهـن سـن 18 سـنة وثلاثـة أربـاع (75%) مـن تعـرض لعنـف جنـسي مؤخـراً. وأرتكـب الأب نحـو 3% مـن حـالات العنـف الجنـسي ضـد المـرأة وأرتكـب الأخ 1% مـن الحـالات وكان الأب هـو المرتكـب الرئيـسي للعنـف البـدني ضـد المـرأة سـواء منـذ بلوغهـا سـن 18 سـنة (50%) أو مؤخـراً (43%). ونحـو خُمـسي النسـاء (39%) الـلائي تعرضـن للعنـف البـدني أو الجنـسي عـلى يـد أفـراد العائلـة والبيئـة المحيطـة تعرضـن لإصابـات نتيجـة هـذا العنـف.

وقـد تبـين مـن نتائـج مسـح التكلفـة الاقتصاديـة أيضـاً أن النسـاء المطلقـات أو المنفصـات سـجلن أعـلى معـدلات للعنـف الزوجـي بجميـع أشـكاله، ويتسـق هـذا مـع بيانـات المسـح السـكاني الصحـي لعـام 2014 . فقـد سـبق لنحـو ثلاثـة أربـاع المطلقـات أو المنفصـات) 73 % (التعـرض لأي شـكل مـن أشـكال العنـف البـدني أو النفـي أو الجنـسي عـى يـد الـزوج السـابق، مقابـل 46 % للمتزوجـات 2015، و 36 % للأرامـل. وتعـرض نحـو 28 % مـن المطلقـات أو المنفصـلات

للأنواع الثلاثة من العنف معاً، مقابل 10 % بين النساء المتزوجات حالياً، و 6 % بين الأرامل.

3 - التحرش الجنسي

تعرضت نحو 7% من النساء للتحرش في المواصلات العامة خلال سنة 2014، وحدثت غالبية حالات التحرش في الميكروباص 60%، ومن شخص غريب (96%)، كما ان نحو 1%من الفتيات اللاتي يدرسن حالياً أو اللاتي درسن العام الماضي تعرضن للتحرش الجنسي في المؤسسات التعليمية خلال العام السابق على المسح 2015عام.

وقد تعرضت 13% من النساء في الفئة العمرية (18 – 64 سنة) خلال عام 2014 لأي شكل من أشكال العنف في الأماكن العامة سواء في مكان العمل أو المؤسسات التعليمية أو في المواصلات العامة أو في الشارع، وتعرض نحو 10% من النساء في الفئة العمرية (18 – 64 سنة) للتحرش خلال العام السابق في الشارع والأسواق والميادين وما شابه ذلك، وارتكبت غالبية حالات التحرش من شخص غريب (92%) وارتكبت أكثر من خمس (22%) حالات التحرش من قبل شخصين أو أكثر معاً، وتعرض نحو ربع الفتيات اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و 19 عاماً للتحرش خلال العام السابق في الشارع والأسواق والميادين وما شابه ذلك، وقد تعرض نحو 7%من النساء في الفئة العمرية (18 – 64 سنة) للتحرش في المواصلات العامة خلال عام 2014 وحدثت غالبية حالات التحرش في الميكروباص(60%) ومن شخص غريب (96%)، وتعرض نحو 4% من النساء اللائي كن ملتحقات بسوق العمل خلال العام السابق لأحد أشكال التحرش الجنسي أو العنف البدني أو النفسي في مكان العمل خلال نفس الفترة، ونحو 1% من الفتيات اللائي يدرسن حالياً أو اللائي كن يدرسن العام الماضي بتعرضهن للتحرش الجنسي في المؤسسات التعليمية.

4 - الزواج المبكر: -

يعتبر الزواج المبكر (قبل بلوغ السن الرسمي 18 عاماً) أحد أشكال العنف ضد المرأة والأزمة التي تتعرض لها من ابعاد اجتماعية خطيرة ، وأثار سلبية علي صحتها، حيث ترتبط الفترة الزمنية التي تتعرض فيها السيدة لخطر الحمل ارتباطاً قوياً بالسن عند الزواج الأول ، فالأنجاب دون سن العشرين له اعتبارات صحية كبيرة للأمهات وأطفالهن حيث يكونوا أكثر عرضة لمخاطر المرض والوفاه، خاصة وأن زواج القاصرات والزواج المبكر بشكل عام سواء للفتيات أو الفتيان جريمة لا يجب أن تسقط بالتقادم، وقضية خطيرة يواجها المجتمع المصري، خاصة في ظل انتشار هذه الظاهرة ولما تعقبه من نتائج وخيمة على المجتمع ككل وليس على من يتزوجون في هذه السن فقط.

كما أن زواج القاصرات هو انتهاك صريح للمرأة المصرية وعائق امام تعليم الفتاة وانخراطها فى العمل كما انه يعد تحدياً لا يستهان به فى زيادة أعداد المواليد وزيادة نسب الطلاق ومعدلات زيادة اطفال الشوارع فى مصر، فهو يساهم فى زيادة عدد السكان بشكل عام دون وعى الأسر المصرية الى خطورة الزيادة السكانية على الأجيال القادمة وتحقيق الاستفادة المثلى من معدلات النمو.

وبالرغم من أن الزواج المبكر ممنوع قانوناً إلا أنه وجد من واقع بيانات تعداد 2017 أن حوالي 117 ألف من النساء تزوجن قبل سن الثامنة عشر أي ما يعادل 0.8% لمجمل السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و17 سنة.، منهم 96,533 في المناطق الريفية وحدها من إجمالي الحالات الزواجية، ويوضح جدول (2) ، عدد الحالات الزواجية للسكان قبل السن القانوني (18 سنه) حسب والنوع ومحل الاقامة في تعداد 2017 ومنهم يتضح الاتي:

- ارتفع عدد زواج القاصرات في مصر لتصل الى حوالي 117 ألف حالة زواج سنويا تعادل نحو 40% من إجمالي حالات الزواج في مصر من بينهم أكثر من 1000 مطلقة وحوالي 400 فتاة أرملة.

- جاءت الحالات الزواجية للفئة العمرية أقل من 18 عاما من الذكور والاناث معا خلال تعداد 2017 6,238 حالة زواجية للذكور، و6,238 حالة زواجية للإناث، ونحو 6930 من إجمالي الحالات الزواجية في حالة عقد قران، 5468 حالة من حالات عقد القران إناث مقابل 1462 لحالات عقد القران للذكور.
- ارتفاع عدد حالات الزواج في الريف حيث سجلت 96,533 مقابل 20,687 في الحضر.
- ارتفاع عدد حالات الزواج في الريف مقابل الحضر وخاصة بالنسبة للإناث، حيث سجلت حالات الزواج للإناث 87,590 مقابل 3,036 للذكور

جدول (2) عدد الحالات الزواجية للسكان قبل السن القانوني (18 سنه)
حسب والنوع ومحل الاقامة في تعداد 2017

الحالة الزواجية	محل الاقامة		
	حضر		
	ذكور	اناث	جملة
متزوج	1,419	16,469	17,888
عقد قران	677	1654	2331
مطلق	34	197	213
أرمل	98	139	237
إجمالي الحالات الزواجية والسابق لها الزواج قبل السن	**2,228**	**18,459**	**20,687**
اجمالي الحالات الزواجية والسابق لها الزواج	**8,711,497**	**9,697,471**	**18,408,968**
ريف			
متزوج	3,036	87,590	90,626
عقد قران	785	3814	4599
مطلق	62	845	907
أرمل	127	274	401
اجمالي الحالات الزواجية والسابق لها الزواج قبل السن	**4,010**	**92,523**	**96,533**
اجمالي الحالات الزواجية والسابق لها الزواج	**11,580,823**	**13,291,168**	**24,871,991**
جملة			
متزوج	4,455	104,059	108,514
عقد قران	1462	5468	6930
مطلق	96	1042	1137
أرمل	225	413	638
اجمالي الحالات الزواجية والسابق لها الزواج قبل السن	**6,238**	**110,982**	**117,220**
اجمالي الحالات الزواجية والسابق لها الزواج	**20,292,320**	**22,988,639**	**43,280,959**

المصدر: من حساب الباحث عن تعداد السكان والمسكن والمنشئات، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2017

– محافظات زواج القاصرات (الزواج المبكر): -

سجلت البيانات الصادرة الصادرة عن جهاز الإحصاء والخاصة بتعداد 2017 أعلي خمس محافظات فى تفشى ظاهرة زواج القاصرات وهم : «البحيرة، الفيوم، الدقهلية، الجيزة، الشرقية»، حيث بلغ إجمالي حالات الزواج المبكر فى تلك المحافظات 53,8 ألف حالة من جملة الحالات فى مصر، وبحسب البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بلغ عدد حالات الزواج المبكر بهذه المحافظات كالاتي:

-1 البحيرة، بلغ عدد الحالات بها 11,478 ألف زيجة.
-2 الفيوم، بعدد زيجات للقاصرات بلغ 11, 271 ألف حالة.
-3 الدقهلية، انتشرت الظاهرة بها بنحو 10,805 ألف زيجة.
-4 الجيزة، من أعلى المحافظات فى زواج القاصرات بـ 10,738 ألف حالة.
-5 الشرقية، سجلت 9,503 ألف حالة زواج مبكر.

كما أكدت البيانات الرسمية الصادرة عن جهاز الإحصاء الخاصة بتعداد 2017، احتلال إقليم وجه قبل «محافظات الصعيد» على أكبر عدد لحالات زواج القاصرات، بنحو 59 ألف حالة من إجمالي حالات الزواج المبكر فى مصر، تلاه فارق طفيف إقليم وجه بحرى، والذى بلغ عدد حالات الزواج المبكر به 49.7 ألف حالة، فى حين جاءت محافظات الحدود الأقل عددا بـ 1771 حالة فقط، كما أن نتائج التعداد عام 2017 أكدت أيضاً وجود عدد من الإناث والذكور الذين سبق لهم الزواج في سن صغيرة في المحافظات القبلية كما يوضح جدول (3) والشكل (2) نسب السكان (15-17سنة) من سبق لهم الزواج في محافظات الوجه القبلي حسب للنوع عام 2017 ومنه يتضح الاتي:

- بلغت نسبة من سبق لهم الزواج في سن صغيرة (15-17 سنة) 2.5% من اجمالي السكان (15-17 سنة) بمحافظات الوجه القبلي.
- ارتفعت نسب الإناث في فئة العمر (15-17 سنة) التي سبق لهن الزواج عن الذكور.
- بلغت النسبة لإناث 5.1% من إجمالي الاناث (15-17سنة)، هذه النسبة ترتفع قليلاً بالمقارنة بنفس النسبة لأجمالي الجمهورية والتي بلغت 4,0%، بينما لم تتجاوز نسبة الزواج المبكر للذكور 0,2% سواء للوجه القبلي أو لإجمالي الجمهورية.
- أعلى نسبة للسكان (15-17) الذين سبق لهم الزواج كانت في محافظة الفيوم بنسبة 5% من إجمالي السكان، يليها محافظة بنى سويف بنسبة 3,8%، أما أقل المحافظات للزواج المبكر فكانت من نصيب محافظتي أسوان والأقصر 1.2% لكل منهما.
- ارتفعت نسبة من سبق لهم الزواج (دون سن 18 سنة) للإناث مقارنة بالذكور وذلك في جميع محافظات الوجه القبلي.

جدول (3) نسب السكان (15-17سنة) من سبق لهم الزواج في محافظات الوجه القبلي حسب للنوع عام 2017

المحافظات	نسبة من سبق لهم الزواج %		
	ذكور	اناث	جملة
الجيزة	0.2	4.0	2.0
بني سويف	0.2	7.8	3.8
الفيوم	0.1	10.4	5.0
المنيا	0.1	5.2	2.5
أسيوط	0.2	4.6	2.3
سوهاج	0.2	3.4	1.7
قنا	0.1	4.7	2.3
أسوان	0.2	2.2	1.2
الأقصر	0.1	2.4	1.2
إجمالي الوجه القبلي	**0.2**	**5.1**	**2.5**
إجمالي الجمهورية	**0.2**	**4.0**	**2.0**

المصدر: تعداد السكان والإسكان والمنشآت، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2017

شكل (2) نسب السكان (15-17سنة) من سبق لهم الزواج في محافظات الوجه القبلي حسب للنوع عام 2017

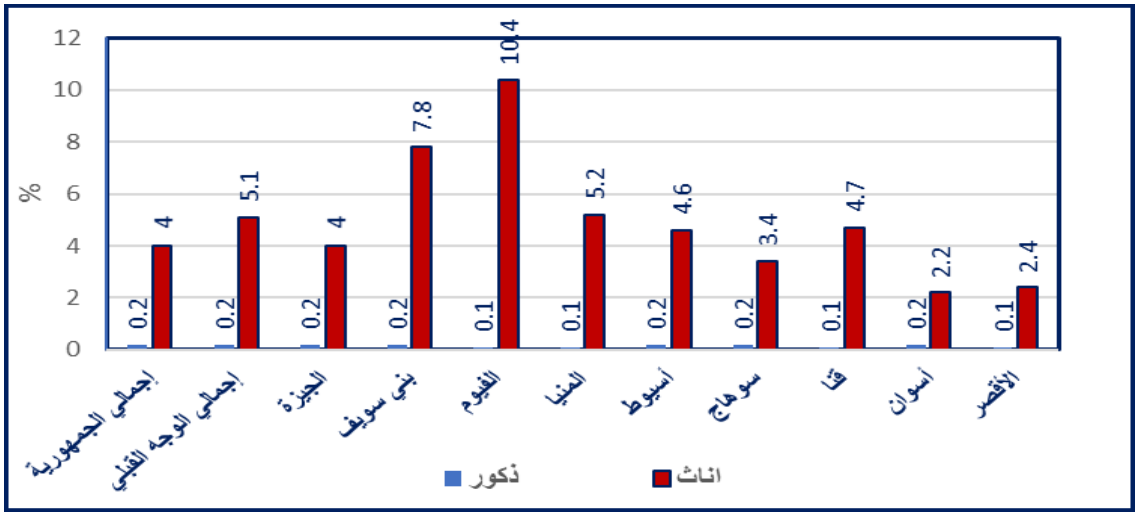

المصدر: جدول 5

5 - ختان الإناث في مصر: -

لا يـزال ختـان الإنـاث منتـشرًا عـلى نطـاق واسـع - ولكنـه يُـدان بشـكل متزايـد - في معظـم أنحـاء القـارة الأفريقيـة وخاصـة في شـمال وشرق أفريقيـا. ومـع ذلـك؛ فـإن التاريـخ الحديـث للممارسـة في مـصر يمثـل تحديـات خاصـة لأولئـك الذيـن يحاولـون إنهائـه. في مـصر، وطبقـا لبيانـات المسـح الديموجـرافي الصحـي في مـصر؛ تعرضـت 91% مـن النسـاء والفتيـات اللـواتي تـتراوح أعمارهـن بـين (15 - 49)سـنة لشـكل مـن أشـكال ختـان الإنـاث في كافـة المناطـق كـما أن أغلـب الإنـاث التـي تجـرى عليهـن عمليـة الختـان يكـن في سـن الطفولـة أو المراهقـة ؛ وأكـدت بيانـات المسـح الديموجـرافي الصحـي ، 2014 أن الختـان في الحـضر والريـف يرتكـز بدرجـة اكـبر عـلى مقدمـي خدمـات الرعايـة الطبيـة (الأطبـاء والقابـلات ممرضـة/ عاملـين بالصحـة أخريـن)، ينطبـق هـذا عـلى كافـة المحافظـات حيـث يبلـغ حـوالى 95% في كافـة المناطـق، فيـما عـدا محافظـات الوجـه البحـري والتـي تبلـغ فيهـا حـوالى 84%.

كـما تشـير بيانـات هـذا المسـح إلى أن الأهـل يفضلـون قيـام القابلـة بهـا ربمـا للثقـة التـي تحصـل عليهـا كونهـا المعنيـة بـكل مـا يتعلـق بعمليـة التوليـد، وأظهـرت البيانـات أن (51.9%) قامـت القابـلات بإجـراء هـذه العمليـة عـلي مسـتوي الجمهوريـة (51,9%)؛ كـما يتقبـل حـوالى ثلثـي عائـلات النسـاء بالوجـه القبـلى القابلـة (61,8%) ربمـا لأنهـا الأقـرب لبيوتهـن والأكـثر حفاظـاً عـلى أسرارهـن وانطلاقـاً مـن ارتبـاط الصعيـد المرتبـط ارتباطـاً شـديداً بالعـادات والتقاليـد والـذى أسـفر عـن قبـول قيـام القابلـة بتلـك المهمـة، وينطبـق بـدوره عـلى محافظـات الحـدود.

وعنـد دراسـة العلاقـة بـين محـل إقامـة النسـاء الـلائي سـبق لهـن الـزواج والسـن عنـد الختـان يختلـف العمـر الـذي تجـرى فيـه عمليـة ختـان الإنـاث مـن أسـبوع بعـد الـولادة وحتـى سـن البلـوغ، وفقـاً لتقريـر اليونيسـيف' أظهـر أن أغلـب الإنـاث التـي تجـرى عليهـن عمليـة الختـان يكـن في سـن الطفولـة أو المراهقـة. وقـد تبـين مـن تقريـر المسـح الديموجرافيـة الصحـي في مـصر سـنة 2014 أن أغلـب النسـاء الـلائي سـبق لهـن الـزواج وتـم ختانهـن كان في الفئـة العمريـة (9 – 10) سـنة؛ حيـث سـجلت محافظـات الوجـه البحـري أعـلي نسـبة في إجـراء هـذه العمليـة في هـذا السـن (45.7%)، يليهـا محافظـات الحـدود (39.5%)، ثـم محافظـات الوجـه القبـلي (35.8%).

ثالثاً: الخصائص الاقتصادية للمرأة: -

يعتـبر التوظيـف أحـد العوامـل الأساسـية المؤثـرة عـلى السـكان ، والتـي يمثـل بالتغـير في التداعيـات حيويـة، وسـلوكيات السـكان ومداركهـم، وتشـير تقديـرات بيانـات الجهـاز المركـزي للتعبئـة والإحصـاء وصـول معـدل المشـاركة الاقتصاديـة إلى نسـبة 39 % سـنة 2018 كـما انخفـض معـدل البطالـة مـن 13.2 % سـنة 2013 م إلى 9.9 % سـنة 2018. وسـجلت النسـبة بـين الذكـور 6.8 % مقارنـة بنسـبة 21.4 % بـين الإنـاث سـنة 2018 ويتضـح مـن جـدول (4) وشـكل (3) تطـور تقديـرات معـدلات التشـغيل والبطالـة للسـكان (15 سـنة فأكـثر) حسـب للنـوع والفجـوة النوعيـة ومـؤشر التكافـؤ في الفـترة مـن 2013إلي، 2018.

ويعتـبر العمـل مصـدراً مـن مصـادر تمكـين المـرأة ، ولا سـيما إذا مـا اقـترن بالقـدرة عـلى التـصرف في الدخـل. ومـع ذلـك، فقيـاس عمالـة المـرأة يمكـن أن يكـون أمـرا عسـراً، وهـو مـا يرجـع في جـزء كبـير منـه إلى أنَّ النسـاء أنفسـهن لا ينظـرن إلى بعـض الأعـمال التـي يقمـن بهـا، مثـل العمـل في مزرعـة الأسرة أو تجـارة الأسرة أو العمـل في القطـاع غـر الرسـمي، باعتبارهـا وظيفـة، ومـن ثـم يفـدن بأنهـن لا يعملـن.

1 - تطور تقديرات معدلات التشغيل والبطالة للسكان (15 سنة فأكثر):

وقد تبين من تقديرات الإحصائيات الخاصة بالقوي العاملة لسوق العمل فى مصر سنة 2018 م الانخفاض المستمر فى مشاركة النساء بسوق العمل المصري على مدار الوقت، حيث تبين معدلات مشاركة الذكور في النشاط الاقتصادي يمثل 63 % مقارنة بنفس المعدل للإناث 14% فقط، حيث اتضح ذلك من خلال قياس حجم الفجوة النوعية في معدلات التشغيل التي وصلت الي 77%، والذي نتج عنه مؤشر تكافؤ يعادل ان كل 100 ذكر يعمل يقابله 23 انثي تعمل فقط في عام 2018.

ونظرا لأن نسبة الذكور فى سوق العمل ثلاثة أضعاف النساء، فقد تفشت البطالة بين النساء بالتحديد، وبلغ إجمالي معدل البطالة للنساء فى القوى العاملة أكثر من ضعفه الرجال، وتُظهر البيانات التقديرية للمشاركة فى القوى العاملة انخفاض مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي مما ادي الي معدلات بطالة مرتفعة بين الاناث 21.4% مقابل 9.9% للذكور، ونتج عن ذلك مؤشر التكافؤ يعادل من بين كل 100 ذكر لا يعمل 215 أنثي لا تعمل في عام 2018.

جدول (4) تطور تقديرات معدلات التشغيل والبطالة للسكان (15 سنة فأكثر)
حسب للنوع والفجوة النوعية ومؤشر التكافؤ في الفترة 2013-2018

السنوات	معدل التشغيل (%)			الفجوة النوعية	مؤشر التكافؤ	معدل البطالة (%)			الفجوة النوعية	مؤشر التكافؤ
	ذكور	اناث	جملة			ذكور	اناث	جملة		
2013	66.2	17.4	42.1	74	26	9.8	24.2	13.2	147-	247
2014	65.4	17.5	41.8	73	27	9.6	24	13	150-	250
2015	63.9	17	40.8	73	27	9.4	24.2	12.8	157-	257
2016	63.4	17.5	40.8	72	28	8.9	23.6	12.5	165-	265
2017	61.3	16.9	39.7	72	28	8.2	23.1	11.8	182-	282
2018	63	14.4	39.0	77	23	6.8	21.4	9.9	215-	315

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا علي بيانات النشرة السنوية للقوي العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2018

شكل (3) تطور تقدير ات معدلات المشتغلين والبطالة حسب الفجوة النوعية
في الفترة من 2013-2018

2 - التركيب العمري والنوعي لتقديرات المشتغلين (15 سنة فأكثر):

عند دراسة التركيب العمري والنوعي للمشتغلين للسكان 15 سنه فأكثر اتضح من جدول (5)؛ والشكل (4): -

- ارتفاع معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي للذكور (67.6%) مقارنة بالإناث (18.3%) للسكان في تقديرات المشتغلين في قوة العمل عام 2018.
- ارتفاع معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي للذكور مقارنة بالإناث في كل الفئات العمرية
- أعلي معدلات مساهمة للنشاط الاقتصادي (96%) وجدت بين الذكور في الفئة العمرية (40-49) عاماً.
- أقل المعدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي وجدت بين الإناث (3.3%) في الفئات العمرية الأولي (15-19) عاماً ويرجع ذلك لالتحاقهم بالتعليم.
- ارتفاع أعداد قوة العمل للذكور والإناث معاً في الفئات العمرية المحصورة بين الفئة العمرية (20-24) عاماً وحتى الفئة العمرية (40-44) عاماً، كما تستمر معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي في الارتفاع وحتى الفئة العمرية (55-59) عاماً للذكور والاناث معاً.
- وعند تحليل الفجوة النوعية نجد أن أعلي نسبة وجدت في الفئة العمرية (20-24) عاما، فقد سجل مؤشر التكافؤ لهذه الفئة العمرية من بين كل 100 ذكر يعمل نجد 40 أنثي فقط من المشتغلين في هذا السن عام 2018.

جدول (5) تقديرات المشتغلين (15 سنة فأكثر)
حسب النوع وفئات السن والفجوة النوعية ومؤشر التكافؤ عام 2018

فئات السن	ذكور	اناث	جملة	الفجوة النوعية	مؤشر التكافؤ
19 – 15	21.7	3.3	12.9	85	15
24- 20	52	20.6	37.4	60	40
29 – 25	90.7	26.2	58.5	71	29
39 – 30	96.4	23	57.2	76	24
49 – 40	96	24.6	60.2	74	26
59 – 50	88.9	24	57.6	73	27
64 – 60	41.9	6.4	24.8	85	15
+65	19.8	2.5	11.5	87	13
الإجمالي	**67.6**	**18.3**	**43.3**	**73**	**27**

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا علي بيانات النشرة السنوية للقوي العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2018

شكل (4) تقديرات المشتغلين (15 سنة فأكثر)
حسب النوع وفئات السن والفجوة النوعية ومؤشر التكافؤ عام 2018

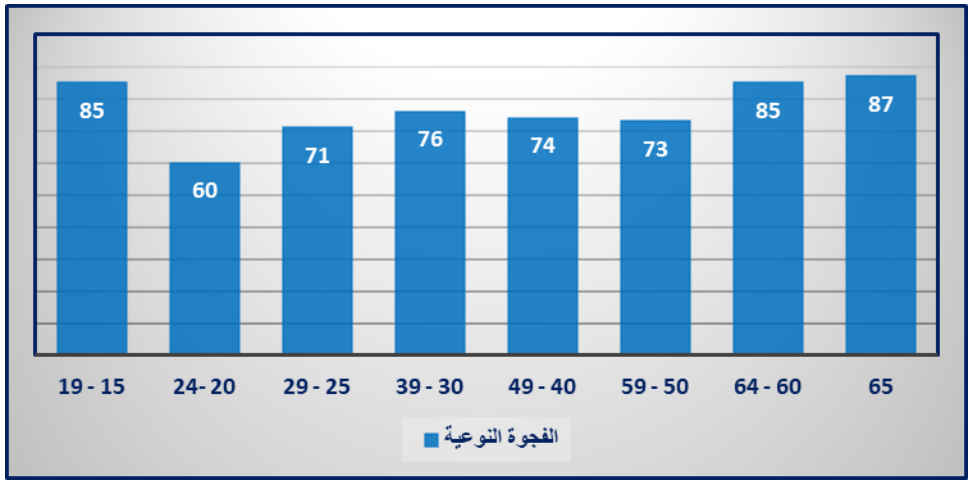

المصدر: من بيانات جدول 7

رابعاً: جهود الدول في مكافحة قضايا العنف ضد المرأة

يعد العنف ضد النساء والفتيات أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارًا في العالم، حيث يحدث على نحو يومي، مرارًا وتكرارا، في كافة أرجاء العالم. وله عواقب جسدية واقتصادية ونفسية خطيرة قصيرة وطويلة الأجل على النساء والفتيات، مما يحول دون مشاركتهن الكاملة والمتساوية في المجتمع. وتشمل واجبات الدول باحترام حقوق المرأة وحمايتها وإحقاقها وتعزيزها فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة تشمل المسئولية عن منع جميع أشكال هذا العنف والتحقيق فيه ومحاكمة مرتكبيه، وحماية المرأة منه، وتحميل مرتكبيه مسئولية ارتكابه.

- التدابير التي تتخذها الدول لأداء واجباتها الدولية:

1 - التصديق على جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، وسحب التحفظات.
2 - إنشاء أطر دستورية تضمن المساواة الموضوعية للمرأة وتحظر العنف ضد المرأة
3 - اعتماد تشريع يجرم كل أشكال العنف ضد المرأة، ومراجعة هذا التشريع بصورة دورية وتنفيذه تنفيذاً فعالاً بطريقة حساسة للاعتبارات الجنسانية.
4 - صياغة سياسات تنفيذية أو خطط عمل للقطاء على العنف ضد المرأة وتنفيذها، ورصد هذه السياسات أو خطط العمل وتقييمها بصورة دورية.
5 - محاكمة مرتكبي كل أشكال العنف ضد المرأة والقضاء على أي مناخ للإفلات من العقوبة يحيط بهذه الجرائم.
6 - اتخاذ تدابير لضمان كون نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك قواعد الإثبات والإجراءات،

يعمل بطريقة لا تمييز فيها وتكون حساسة للاعتبارات الجنسانية، لتشجيع النساء على الإدلاء بشهادتهن في الإجراءات القانونية المتعلقة بالعنف ضد المرأة.

7 - معاقبة مرتكبي جميع أشكال العنف ضد المرأة على نحو يتناسب مع شدة الجرم.

8 - توفير سبل انتصاف ملائمة، بما في ذلك اعتماد تدابير لتمكين الضحايا من الحصول على تعويض رمزي وفعلي مناسب، دوم المساس بإمكانيات إقامة إجراءات مدنية ضد مرتكب الجرم.

9 - تنفيذ برامج تدريب وتوعية لتعريف القضاة والمدعين العامين وغيرهم من أهل مهنة القانون بحقوق الإنسان للمرأة بوجه عام، وباتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري على وجه الخصوص.

10 - تنفيذ برامج تدريب للعاملين في الخدمات القضائية والقانونية والطبية والاجتماعية، والعمل الاجتماعي، والتعليم، والشرطة والهجرة، بتثقيف هؤلاء العاملين وتوعيتهم للسياق الاجتماعي للعنف ضد المرأة.

11 - محاولة اتخاذ إجراءات للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ورفع مستوى الوعي بمسألة العنف ضد المرأة مثل: استبدال المناهج والقوالب النمطية التي تقلل من شأن المرأة في المناهج التعليمية ووضع صور إيجابية للمرأة؛ وتنظيم حملات تثقيفية مركزها المجتمع المحلي، أو تأييدها أو تمويلها، حسب الاقتضاء، لرفع مستوى الوعي بالعنف ضد المرأة؛ وتشجيع وإنشاء سياسة إيجابية ومرئية لتعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج.

12 - إنشاء خدمات، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني حسب الاقتضاء، في المجالات التالية: الوصول إلى العدالة، بما في ذلك المساعدة القانونية المجانية عند الضرورة؛ وتوفير بيئة آمنة ومكتومة للمرأة للإبلاغ عن العنف ضد المرأة؛ وتوفير خدمات مأوى وإغاثة ممولة تمويلاً كافياً؛ وخدمات عناية صحية ودعم ممولة تمويلاً كافيا، بما في ذلك إسداء المشورة؛ وخدمات متاحة لغوياً وثقافياً للنساء اللائي يحتجن إلى هذه الخدمات؛ وبرامج مشورة وإعادة تأهيل لمرتكبي العنف ضد المرأة.

13 - جمع البيانات بصورة منهجية وتقسيمها بحسب الجنس وعوامل أخرى، كالسن والإثنية، والإعاقة، وبيان تفصيل انتشار كل أشكال العنف ضد المرأة؛ وأسباب العنف ضد المرأة وعواقبه؛ وفعالية أي تدابير تنفذ لمنع العنف ضد المرأة والانتصاف منه.

- جهود مصر في مكافحة قضايا العنف ضد المرأة: -

بذلت مصر جهداً كبيراً لتحسين وضع المرأة المصرية من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات التي تعمل على تمكينها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والقضاء على كافة مظاهر التمييز ضدها، بالإضافة إلى تحقيق إصلاح تشريعي يخدم هذا التوجه، فضلاً عن اتخاذ إجراءات تهدف إلى تغيير القيم والمفاهيم المجتمعية الخاطئة المؤثرة سلباً على المرأة وتفعيل دورها، حيث تؤمن الدولة بأن التنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق دون مشاركة إيجابية من المرأة، باعتبارها نصف المجتمع، كما تتبنى الدولة سياسات تؤدي إلى تدعيم مكانتها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتشجيعها على المشاركة السياسية بجميع صورها؛ كما لم تتوقف الجهود القومية والتزام الحكومة المصرية للقضاء على الثقافات السلبية والموروثات الاجتماعية التي تميز ضد المرأة في المجتمع. وتقوم جهات عدة بجهود مكثفة في هذا الصدد منها المؤسسات التعليمية والدينية والإعلامية. ومن أهم الجهود التي قامت بها الدولة في هذا الشأن:

1 - تضمين الدستور المصري 2014 على أكثر من 20 مادة تضمن حقوق المرأة.

2 - 1-حزمة القوانين ومنها قانون العقوبات المصري الذي يتضمن العديد من المواد التي توفر

الحمايـة للمرأة وفـرض عقوبـة عـلى الجرائـم التـي تمثـل انتهـاكًا ضدهـا، والتـي يـأتي مـن بينهـا قوانـين لحمايـة المـرأة مـن التحـرش والاغتصاب وهتـك العـرض، كذلـك تغليـظ عقوبـة ختـان الانـاث، وتجريـم الحرمـان مـن المـيراث، كذلـك القوانـين الخاصـة بمكافحـة الجرائـم الإلكترونيـة عـلى اختلافهـا وتنوعهـا.

3 - تصديـق السـيد الرئيـس عبـد الفتـاح السـيسي رئيـس الجمهوريـة عـلى قانـون حمايـة البيانـات الشـخصية للأفـراد، والقانـون الخـاص بسريـة بيانـات المجنـي عليهـم في جرائـم التحـرش والاعتـداء الجنـسي.

4 - تعديـل بعـض أحـكام قانـون العقوبـات، بشـأن التنمـر وقانـون تنظيـم عمـل المجلـس القومـي للمرأة تبنـي العديـد مـن الاسـتراتيجيات الوطنيـة لمواجهـة العنـف ضـد المـرأة ومـن بينهـا الإسـتراتيجيةً الوطنيـة لتمكـين المـرأة المصريـة 2030، الإسـتراتيجية الوطنيـة لمكافحـة العنـف ضـد المـرأة انهـما تعتـبران خارطـة عمـل الدولـة فيـما يتعلـق بحمايـة المـرأة مـن جميـع أشـكال العنـف، بالإضافـة إلى الاسـتراتيجية الوطنيـة لمكافحـة ختـان الإنـاث وتغليـظ العقوبـات لمـن يقـوم بهـذه العمليـات، والاسـتراتيجية الوطنيـة للصحـة الإنجابيـة والاسـتراتيجية الوطنيـة لمكافحـة الـزواج المبكـر.

5 - إطـلاق مـصر الدراسـة الأولى للتكلفـة الاقتصاديـة للعنـف ضـد المـرأة وهـي اول دراسـة يتـم اجراؤهـا عـلى مسـتوى العـالم العـربي.

6 - دور مكتـب شـكاوى المـرأة بفـروع المجلـس بالمحافظـات في تقديـم الدعـم والمسـاندة القانونيـة والنفسـية للمعنفات، مشـيرة الى أن مـصر لديهـا ٢٢ وحـدة لمكافحـة التحـرش داخـل الجامعـات المختلفـة، كـما تـم تشـكيل اللجنـة الوطنيـة للقضـاء عـلى ختـان الانـاث.

7 - تـم إطـلاق العديـد مـن المبـادرات والحمـلات الاعلاميـة المختلفـة للتوعيـة بمناهضـة العنـف ضـد المـرأة مثـل «حملـة التـاء المربوطـة سر قوتـك، متخليـش محطـة توقفـك».

8 - برامـج تعزيـز القـدرات بالتعـاون مـع المؤسسـات القانونيـة في مـصر مثـل النيابـة العامـة، ووزارة العـدل، كـما تـم إصـدار كتيبـات تدريبيـة «لأعضـاء النيابـة والقضـاة والأطبـاء الشرعيـين وضبـاط الشرطـة ووزارة الصحـة للتدريـب عـلى التعامـل مـع ضحايـا العنـف» ودليـل الأزهـر لتدريـب القيـادات الدينيـة عـلى قضايـا المـرأة، بالإضافـه الى إطـلاق حـزم الخدمـات الأساسـية للنسـاء الـلاتي قـد يتعرضـن للعنـف.

9 - جهـود الحكومـة في ضـوء جائحـة كوفيـد-19، مشـيرة الى ان الحكومـة المصريـة كانـت أول حكومـة في العـالم تصـدر ورقـة السياسـات والبرامـج المسـتجيبة لاحتياجـات المـرأة المصريـة في ظـل جائحـة كوفيـد-19، كـما أطلقـت ورقـة لرصـد ومراقبـة تنفيـذ تلـك السياسـات.

10 - مـصر احتلـت المرتبـة الأولى في منطقـة الـشرق الأوسـط وغـرب آسـيا مـن حيـث التدابـير التـي اتخذتهـا البلـدان في جميـع أنحـاء العـالم لدعـم النسـاء خـلال الوبـاء حيـث تـم رصـد 21 تدبـير واجـراء اتخذتهـم مـصر.

11 - اعتـماد الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة مـشروع قـرار مـصري غـير مسـبوق حـول «حمايـة حقـوق المـرأة والفتـاة مـن تداعيـات الكورونـا»، وذلـك بالأجـماع وبتوافـق الآراء، خـلال أعـمال اللجنـة الثالثة للجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة والمعنيـة بحقـوق الإنسـان، وبالمسـائل الاجتماعيـة، والإنسـانية، والثقافيـة.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج: -

هناك العديد من النتائج التي أبرزتها فصول هذا البحث عن **تحليل قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي من منظور ديموجرافي** ؛ والتي يمكن إيجازها فيما يلي:-

- بلغت الزيادة السكانية في الفترة (2006 - 2017) إلي ما يقرب من 95 مليون نسمة، بزياده قدرها 22 مليون نسمه في 10 سنوات فقط.
- تشير إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء إلى أن نسبة الأميه على مستوى إجمالي الجمهورية قد بلغت 29.7% طبقاً لتعداد 2006 مقابل 25.8% في تعداد 2017، وقد سجلت حوالى 15% ، 14.4% للذكور مقابل 38% ، 26.0% للإناث علي التوالي وذلك للسكان 10 سنوات فأكثر.
- أظهرت البيانات أن 34% من النساء اللاتي سبق لهن الزواج في الفئة العمرية (18-64) سنة تعرضن لعنف بدني أو جنسي من قبل الأزواج، وقد عاني حوالي 10% من النساء السابق لهن الزواج من جميع الأنواع الثلاثة من العنف على يد الزوج. كما تعرض نحو 17% من النساء في الفئة العمرية (18 –64) سنة في مصر لبعض أشكال العنف على يد الخطيب الحالي أو السابق
- تشير البيانات إلي أن أعلي نسبة تمثل مؤشر التكافؤ سجلت في عام 2006 بمقدار(251
- أشارت البيانات الي تعرض المرأة للعنف عن طريق الزواج المبكر المبكر هناك نسبة كبيرة مازالت تعاني من زواج القاصرات وخاصة في المحافظات القبلية كما أن حوالى 117 الف من النساء قد تزوجن قبل سن الثامنة عشر طبقا لتعداد 2017 .
- وأظهرت البيانات التقديرية للمشاركة فى القوى العاملة انخفاض مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي مما ادي الي معدلات بطالة مرتفعة بين الاناث 21.4% مقابل 9.9% للذكور.
- ارتفاع معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي للذكور مقارنة بالإناث في كل الفئات العمرية
- أعلي معدلات مساهمة للنشاط الاقتصادي (96%) وجدت بين الذكور في الفئة العمرية (40-49) عاماً.
- أقل المعدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي وجدت بين الإناث (3.3%) في الفئات العمرية الأولي (15-19) عاماً.

ثانياً: التوصيات: -

يمثل العنف ضد المرأة أحد التحديات الهامة التي تواجه المرأة المصرية لما تمثله من انتهاك لكرامتها وإنسانيتها وأمنها الشخصي ويحول دون قيامها بأدوارها المجتمعية بشكلٍ أمثل، ويتطلب ذلك:

1 - ضرورة تضافر الحكومة والجمعيات الأهلية في تبني مجموعة من البرامج لمواجهة هذه الظاهرة تقوم على رصدها ودراسة أسباب تناميها وخطط م واجهتها بآليات مجتمعية تقوم على تسيير الإبلاغ وتوفير الملاحقة والقبض وتحقيق التقاضي وتوفير الحماية ومساعدة الضحايا والتوعية المجتمعية ومراجعة التشريعات القائمة وإصدار تشريع مستقل لحماية المرأة من كل أشكال العنف مع العمل على توفير البيانات والإحصاءات المتعلقة بهذه الظاهرة.

2 - تفعيل القوانين الخاصة بتغليظ العقوبات الناتجة عن القضايا التي تمثل انتهاك لحقوق المرأة مثل الزواج المبكر وختان الإناث والتحرش والعنف القائم على الجنس فى الحياة العامة او الخاصة وغيرها من الاشكال المختلفة للعنف ضد المراة والحث على تضمين الرجال فى هذه العملية فيجب ان يكون الرجل عضو مشارك واساسى فى القضاء على العنف ضد المراة.

3 - توعية المجتمع بالنتائج السلبية للعنف ضد المرأة عن طريق إضافة مادة دراسية وخاصة في التعليم الأساسي تحث على التعامل بأخلاق وتحضر والتعريف بأنواع العنف مع التركيز على العنف ضد المرأة وخاصة قضايا التحرش والتنمروالقرصنة والمساواة بين الجنسين وكيفية تجنبه وتوعية الطلبة بالعقوبات القانونية التي تنتج عن العنف، والعنف ضد المرأة.

4 - اتخاذ الدولة خطوات بالتعاون مع رجال الاعمال والمستثمرين ومشاركتهم في برامج فعلية للقضاء على الفقر ومحاولة تمكين المرأة اقتصاديا ليكون لها مورد مالي خاص بها تتحر به من عبودية احتياجها المالي للرجل.هذا بناءا على ما تتبناه مصر من رؤية استراتيجية تنموية 2030 التى تعنى بتحسين وتطوير وضع المراة المصرية على الصعيد المحلى والدولى

5 - مشاركة المؤسسات الدينية في توعية المواطنين بهذه القضايا الخاصة بالعنف ضد المراة وتبرئ الدين من اى تبريرات يقوم بها بعض المضللين باستخدام الدين ليحط من شان المراة اذى كرمها الله فى جميع الاديان السماوية وتسليط الضوء على الآثار الضارة بالفرد والمجتمع لبعض الممارسات والظواهر الاجتماعية السلبية، مثل الزواج المبكر، وختان الإناث، وعمالة الأطفال، خاصة الإناث، والايذاء البدني للزوجات

6 - العمل على تطوير الرسائل الاعلامية المتعلقة بالمرأة، بما يؤدى إلى رفع مكانتها الاجتماعية، وتغيير نظرة المجتمع إليها، ومحور الصور التقليدية التي تصور المرأة على أنها كائن ضعيف لا تقوم إلا بالأعمال المتدنية، كالخادمة والمرأة سيئة السمعة، وكذلك الصور التي تؤدى إلى تكريس فكرة أن المرأة تحكمها العاطفة في جميع أمورها، بينما ترتبط صورة الرجل بالقوة والحنكة والمنطق والعقل، والعمل على أن تتضمن هذه الرسائل الإعلامية نماذج ناجحة للمرأة العاملة والمرأة في مراكز القيادة المختلفة. فينبغى ان تراعى المؤسسات المعنية بشؤن المراة الصورة الاعلامية للمراة وتشن حملات اعلامية تنزه مكانة المراة فى الامة والخاصة مما يشوبها من افكار لا تليق بمجتمع فى طور النمو .

المصادر:

- التعـداد العـام للسـكان والاسـكان والمنشـآت، الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والاحصـاء، 2006، 2017
- الكتاب الاحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء 2013-2020
- النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي في مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2020
- الكتاب الاحصائي السنوي، وزارة التربية والتعليم، 2016-2020
- الكتاب الاحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2020
- مسـح التكلفـة الاقتصاديـة للعنـف القائـم عـلي النـوع الاجتماعـي في مـصر2015، الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والاحصـاء، المجلـس القومـي للمـرأة، صنـدوق الأمـم المتحـدة للسـكان ،2015
- العنـف ضـد النسـاء في مـصر، الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والاحصـاء، « السـكان- بحـوث ودراسـات» مجلـة نصـف سـنوية النصـف سـنوية العـدد رقـم 92 ، 2017
- المجلس القومي للمرأة Egyptian Women on Boards Observatory 2020 Full Report
- تقريرالعنف ضد المراة 2020 - مركز بحوث الرأي بصيره –اصدارات الكترونية
- هيفاء أبو غزالة – «برنامج تدريب متدربين حول مناهضة العنف ضد المرأة» - منظمة المرأة العربية - 2013 مصر - ص14.
- مصادر الكترونية
- https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=484e7a022
- https://egypt.unfpa.org/ar/topics/%D8%A7%D984%%D8%B9%D986%%D981%-%D8%A7%D984%%D982%%D8%A7%D8%A6%D985%-%D8%B9%D984%%D989%-%D8%A7%D984%%D986%%D988%%D8%B9-%D8%A7%D984%%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D985%%D8%A7%D8%B9%D98%A
- https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-women-report-violence-against-women-arabic_0.pdf

المركز الديموجرافي بالقاهرة

78ش رقم 4 – الهضه العليا – المقطم – القاهرة

ص. ب. : 11571 المقطم – القاهرة

02 / 25080735 / 248 / 950

02 / 25082797

info@cdc.edu.eg

Cairo Demographic Center

www.cdc.edu.eg